في معاني تصدر الاسلاميين للمشهد الاعلامي في المغرب

محمد بنعزيز *

■ يقف هذا التقرير الذي يرصد المشهد الإعلامي المغربي على احتلال الإسلاميين للواجهة الإعلامية، فقد صار من المعتاد، أن يلاحظ من يقف أمام كشك الصحف، عشرات الصور والأخبار والحوارات مع الإسلاميين بمختلف تلاوينهم، وتشمل هذه الظاهرة أغلبية الصحف المغربية، هذا غيض من فيض:

أولا الصور، ففي كل يوم تنشر الصحف والمجلات المغربية على صفحاتها، وغالبا على أغلفتها صور عبد السلام ياسين وابنته والناطق باسمه ومصطفى الرميد وعبد الكريم الخطيب وسعد الدين العثماني وأبي حفص ومحمد الفيزازي ومحمد الكربوزي، وقد نشرت «لوجورنال» صورة امرأة محجبة بشفتين حمراوين وسمت ذلك براغماتية ونشرت جريدة «صوت الناس» في عددها الأول صورة مفتي متشدد في أعلى صفحتها الأولى، كما نشرت نص فتواه كاملا في إطار الدعاية للظلامية.

ثانيا الأخبار، نشرت «الأحداث» 11/2 في صفحتها الاولى خبرا عنوانه «مواجهات بين عناصر من جماعة العدل والإحسان» أما مضمونه فيقول ان القوات العمومية تدخلت لأن العدليين خربوا سياراتهم بأنفسهم ليبرروا تدخل قوات الأمن في حقهم. شخص يكسر سيارته فما الذي يستدعي تدخل الشرطة؟ هذا خبر سريالي مفكك، فمضمون الخبر مخالف لعنوانه، والظاهر أن الجريدة نشرت ما تمنته، أما ما حصل فقد نشرته «الإتحاد» 11/3 «عاشت منطقة بنسودة بفاس يوم 11/1 أكثر من خمس ساعات من المواجهات بين جماعة العدل والإحسان ورجال الأمن» وذلك بسبب مطالبة الجماعة بإطلاق سراح معتقلين محكومين منذ 1992.

أما «الجريدة الأخرى» 11/14 فذكرت أن الملك محمد السادس أعطى يوم 11/2 إشارة انطلاق البث لقناة تلفزية دينية، وذلك بعد إطلاق إذاعة محمد السادس للقرآن التي أحدثت في 2004، والهدف هو تأطير الحقل الديني من خلال إشاعة ثقافة إسلامية وسطية مستمدة من القرآن والسنة وفق المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، وذلك لإنقاذ المغاربة من فتاوى وشيوخ قنوات (المجد وإقرأ والفجر). خبر آخر يؤكد انشغال القصر بالإسلاميين، فقد ذكرت «الأيام» 12/25 أن الملك محمد السادس أقال أحمد حراري من إدارة الديستي، وعين بدله الخبير رقم واحد في الإسلاميين، وهو عبد اللطيف الحموشي، وقد كان قبل 1990 طالبا في جامعة فاس ولم يكن يبرح حلقات طلبة جماعة العدل والإحسان. بعد 1993 أصبح عميدا للأمن وتلقى تكوينا في الجيوبوليتيك في فرنسا وأمريكا، عام 2000 سجل الحضور اللافت للتيار السلفي الجهادي في مسيرة الدار البيضاء المناهضة لخطة إدماج المرأة في التنمية. وأضافت «الأيام» ـ نقلا عن مصادر لم تسمها ـ أن الحموشي هو أحد مهندسي الحوار مع رموز السلفية الجهادية، وقد كان يقفي خيوط الجماعة المغربية المقاتلة في الداخل والخارج وعليه الآن الإستعداد لقومة العدل والإحسان في 2006، والتي ينتظر أن تستثمر فيها الجماعة الحركات الإحتجاجية الصاعدة في مختلف مناطق المملكة.

هكذا حددت الأيام مكامن القلق، أما «الأحداث» 12/5 فقد احتفلت ـ قبل الأوان ـ بإعادة فتح مسجد بتطوان بعد تخليصه من سيطرة أتباع العدالة والتنمية، وأشارت إلى اعتقال طلبة العدل والإحسان في فاس وهم يحتجون على الزيادة في أسعار تذاكر الحافلات. ولم تكتف الاسبوعية 12/15 بالخبر فكشفت «حقائق جديدة عن الجماعة الإسلامية للتوحيد والجهاد» بينما أعلنت «صوت الناس» 12/17 عن «خطة الإخوان المسلمين لفتح مصر». والهدف تخويف المغاربة من إسلامييهم.

ثالثا الحوارات، وأبدأ بالدردشة الثقيلة التي أجرتها «الجريدة الاخرى» 12/5 مع أحمد الريسوني، بعد أن حُرم هذا العام من المشاركة في الدروس الحسنية وحصل على المغادرة الطوعية من التعليم الجامعي فانتقل للعمل في المشرق العربي، وقد أعلن الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح أن رابطة علماء المغرب ماتت وأنه لن يقبل منصب وزير الأوقاف. صرحت نادية ياسين أن الملكية لا تناسب المغرب، قامت القيامة، أما حين كرر الشيوعي عبد الحميد أمين نفس الكلام في «الجريدة الأخرى» 12/12 فلم يلتفت إليه أحد.

حوار آخر، أجرته «الأيام» 10/24 مع حميد الخلطي الرئيس السابق لفرقة محاربة التطرف الديني والسياسي. وكان الخلطي قد تحدث عن علاقته الوثيقة مع عبد الإله بن كيران. بعد ذلك فتحت الأيام صفحاتها لمحمد يتيم ليرد على حميد الخلطي ويدافع عن عبد الإله بن كيران. وقد استغل يتيم، البرلماني والصحافي الإسلامي، المساحة الكبيرة التي خصصت لرده، ليس لتفنيد ادعاءات المخبرين، بل لتسوية الحساب مع المتطاولين على الصحافة، والذين اعتبروا مذكرات الخلطي كنزا لتشويه قيادات حزب العدالة والتنمية.

في نفس الإطار، نشرت «الجريدة الأخرى» 11/28 حوارا مع الشيخ عبد الكريم الخطيب تهجم فيه على بن بركة، بعد أن قال سابقا إن اليساريين «صلاكط» وإن عمل هيئة الإنصاف خطأ فادح، وإن بن بركة أمره بقتل أول وزير أول مغربي. وأضاف الزعيم الإسلامي الجديد أن المهدي كان وراء كل العصابات الإجرامية التي نفذت عددا من الإغتيالات وأن محمد الخامس كان يخاف حزب الإستقلال أكثر مما يخاف من المقيم العام الفرنسي.

غضب الإتحاديون وتقدم عبد الحميد جماهري ليرد (الإتحاد 12/1)، قال إن الخطيب عرقل استكمال المغرب لذا يعاني من عقدة الذنب، ومن ارتجاج في الذاكرة وله رد فعل بافلوفي، له صلة بأوفقير ويقوم بالقتل الرمزي. مرة أخرى إنبرى محمد يتيم ليؤكد أن الخطيب شيخ جليل في قمة توازنه العقلي والنفسي تقي السريرة أطال الله عمره وحفظه، ثم رد على مهاجميه قائلا «إذا كنت أكن لبعض الكتاب تقديرا، فإني لا أكن لبعضهم الآخر في المقابل أدنى احترام، لما درجوا عليه من وقاحة منقطعة النظير، وتطاول على رجال جبال وهم أقزام» (التجديد 12/6) واضاف يتيم وهو يقصد شخصا بعينه «ليس من حق قزم أن يتطاول على هرم قذفا وشتما». وقد اعتبر الكاتب غضب ذلك الشخص دليلا على أن الخطيب زعزع أصناما كان البعض يريدها آلهة.

حوار سطحي آخر، أجرته «الجريدة الأخرى» 12/12مع محمد الكربوزي، الزعيم المفترض «للجماعة المغربية المقاتلة»، في البداية تحدث عن إقامته في بريطانيا وتردده على باكستان بين 1991 و2002، وأكد أن السفارات المغربية تعامل المغاربة كأوباش، تريدهم مخبرين دون راتب، واتهم المخابرات المغربية بتنفيذ هجمات 16 ايار (مايو) 2003 في الدار البيضاء بهدف ضرب الحركة الإسلامية وتسهيل مرور مدونة الأسرة وقانون الإرهاب. في نفس الأسبوع، أجرت «الأيام» 12/11 سبقا وحاورت محمد الفيزازي الذي حصل على ثلاثين سنة سجنا، بعد حوار نشرته «الشرق الأوسط»، فسر فيه أحداث 16 ايار (مايو) 2003 وقيل ان فيه رسالة مشفرة لتفجير البرلمان، وقد قاد الفيزازي إضرابا مدويا عن الطعام لمعتقلي السلفية الجهادية خلال صيف 2005.

زعم الشيخ أنه حوكم للبرهنة على انخراط المغرب في الحرب على الإرهاب، وقد أفتى بجواز طلب العفو الملكي مكرها، لأن على المكره فعل كل ما يراه لخلاصه، واستثنى الشيوخ من طلب العفو، لأنهم آثروا العزيمة على الرخصة ما دام طلب العفو اعتراف بما نسب لهم. بعد ذلك طالب الفيزازي جلالة الملك بالعفو عن الإسلاميين حتى لو كره الإستئصاليون، وقد تحداهم: «إن السجن لم يطل فكرنا وإيماننا وعقيدتنا، إنما طال فقط أجسادنا» ثم توعدهم قائلا ان الشباب المعتقلين سيخرجون ذات يوم من السجن ويمكن ان ينتقموا من النظام. وهكذا طابق بين الإستئصاليين والمخزن.

ولم يفت الفيزازي أن يهاجم علماء التيليكوموند وشكر أبراهام السرفاتي للمرة الألف على موقفه المدافع عن حقوق المعتقلين الإسلاميين، واعتبر الفيزازي أن السرفاتي أشرف من أصحاب العمائم والجبناء الذين يسيرون في ركب الإستئصال الظالم.

للإشارة، نشرت «الأيام» على غلافها صورة كبيرة للشيخ الفيزازي، وفوقها صورة صغيرة لأحمد التوفيق المكلف بتنزيل إصلاحات الحقل الديني على أرض المغرب. ويبدو أن الجرائد المستقلة لا تحبذ محاورة وزير الأوقاف لأن عقلانيته لا تزيد المبيعات، لذا لم تحاوره إلا جريدة «الإتحاد» 10/11، وقد اقترح وزير الأوقاف الجديد مكانا لا نزاع فيه بين التيارات: «في حلقة التصوف يمكنني أن التقي منتمين إلى جميع الاحزاب السياسية، لكنهم هنا لا تنازع بينهم، ذلك لأنهم إذا تغذوا من المعنى الذي ترتبط به تلك الحلقات، وهو محاسبة النفس بمعنى اكتساب القوة ضد الفساد والإفساد، فمثل هذه العناصر هي التي تحتاجها الأحزاب».

وهذا فتح جديد لترويض التصوف ، ليغدو أداة في يد السلطة بعد أن كان عنصر مقاومة يضُم ـ حسب حسين مروة ـ نواة ثورية تُنظر لعالم طوباوي يتجاوز السلطة السياسية للنظام الإجتماعي المسيطر، لهذا استحق القمع، يقول مهدي عامل «كان التصوف بالنسبة لتيار السلطة في الإسلام، خطرا يتهدد النظام... فطبيعي في منطق السلطة، وضروري لها أن يتم القضاء على كل ما يخل بأمن النظام» والسبب هو ان المتصوف يتجاوز الظاهر، الذي هو حيز الشرع، نحو الباطن، الذي هو حيز الحق. لذا كان الحلاج والسهروردي ضحايا عنف تمارسه السلطة الشرعية ضد المتصوفة.

اقتراح التوفيق يجعل التصوف في خدمة السلطة من خلال خلق تساوق بين المشروع الديني والمشروع السياسي في المغرب (الإتحاد 11/12). وينتظر أن تمكن هذه الخدمة من إضعاف الإسلام السياسي، لأن التصوف يشخصن/ يفردن الدين بدل أن يسيسه، يجعل العبادة مسألة خصوصية، ولهذا يناهض الإخوان المسلمون المتصوفة.

نشرت جريدة «الإتحاد» حوارها مع التوفيق في ثلاثة اعداد، وهذا تحول فريد لم يكن ممكنا أيام وزير الاوقاف السابق عبد الكبير العلوي المدغري، لكن الظرف تبدل، فقد زاد الوزن السياسي للإسلاميين، لذا أصبحت جرائد اليسار مضطرة للخوض في المسائل الدينية بمنظور مختلف، لم يعد بإمكانها اعتبار الدين أيديولوجيا في خدمة الطبقة المهيمنة، ووسيلة لتضليل الشعب... المنظور الجديد الذي تتبناه هذه الجرائد هو أن الدين جزء من الهوية الثقافية، وهو دين حداثي ينبذ العنف ويشيع التسامح مع الآخر، وفي هذا الإطار كتب أحمد الخمليشي عن «ضرورة تحيين الفقه الإسلامي» وطالب سامر أبو القاسم بإصلاح التعليم الديني «الإتحاد» 11/3. مضى الزمن الذي كانت فيه جرائد اليسار تطالب بإلغاء التعليم الديني لتحقيق التوحيد.

من يجرؤ على التحالف مع الإسلاميين؟

رغم إعجابي بأحمد التوفيق كباحث، فإني أرى أن الحقل السياسي لا يتغذى من روحانية حلقات الذكر والوجد، والدليل أن التنازع شديد بين الأطياف السياسية التي تحاسب الغير ولا تحاسب النفس، ويبدو حاليا أن ذلك الحساب مفروض على طرف معين، إذ رغم الحظوة الإعلامية التي يتمتع بها الإسلاميون، فإن حزبهم الشرعي الرئيسي، أي العدالة والتنمية مهدد بالإنشقاق ويعاني من حصار شديد رغم أن عبد الإله بنكيران قد اعترف أن «توظيف الدين لأغراض سياسية مسألة حرام» (النهار المغربية 9/15)، هذا جرد لعلامات الحصار:

استبعد إسماعيل العلوي أي تعاون مع الحزب الإسلامي وصرح للصحراء 9/14 وقال عبد الهادي خيرات إن حزب العدالة والتنمية ليس له مطالب محددة تجاه المؤسسات كلها، لذا لن نتحالف معه. (الصباح 12/5). وتساءلت (أجوردوي لوماروك 9/16) إن كان نور الدين عيوش يتعاطف مع العدالة والتنمية، لكن عيوش الحداثي نفى التهمة عن نفسه كما نفى أن يصوت أو ينخرط في الحزب المذكور. أما عبد اللطيف جبرو فقد أعصابه وأعلن أنه لا يطيق رؤية قادة العدالة والتنمية في الشارع، ويغضب بشدة عندما يدخلون بيته عن طريق التلفزة. «الاحداث» 11/2.

أمام هذه المواقف اشتكى أحد كتاب جريدة «التجديد» 12/7 من المصابين بالإسلاموفوبيا، والذين يمتلكون حواس استئصالية خارقة تمكنهم من تحسس مواقع حزب العدالة والتنمية لمهاجمتها، منهم والي مراكش الذي اشتكت (التجديد 12/15) منه بعد أن قرب الخمر من المواطنين، وذلك بمنح أربعين رخصة لبيع الخمور للإحتفال برأس السنة الميلادية، أما والي مكناس فلم يستدع السيد بلكورة عمدة مكناس الإسلامي إلى ندوة في مقر الولاية، (الجريدة الأخرى 12/12). الأدهى من ذلك حصل في الدار البيضاء، فقد سرت إشاعة باستقالة رئيس جماعة مقاطعة البرنوصي ثم ظهرت وثيقة الاستقالة مصادق عليها، (التجديد 12/15) وقد أصدر المكتب الإقليمي لحزب العدالة والتنمية بالمقاطعة بيانا فند فيه إشاعات «الإستقالة المزعومة» وأكد أن الرئيس الإسلامي يباشر مهامه وأن الوثيقة مزورة وأن الإشاعات مكائد خبيثة.

بناء على تواتر هذه المكائد، أصبح حزب العدالة والتنمية يخشى العزلة خلال انتخابات 2007. وقد اعتبرت مصادر مسؤولة داخله أن «التحالفات تشكل مشكلا حقيقيا بالنسبة للحزب، إذ هناك إجماع على أننا يجب ألا نظل معزولين لمصلحة الحزب والبلاد» واستدركت تلك المصادر «لكن مع من سنتحالف؟ هذا هو المشكل، فحزبا الإستقلال والاتحاد الاشتراكي لايريداننا، والحركات الشعبية غير واضحة والتجمع الوطني للأحرار يلتزم الصمت» (الصباح 12/1). يحدث هذا التهرب رغم أنه ينتظر أن يكرر الإسلاميون المغاربة خلال انتخابات 2007 ما حققه الإخوان المسلمون في مصر. لقد ضاعف الإسلاميون المصريون عدد نوابهم خمس مرات، من 17 إلى 88 مقعدا رغم البلطجة والإعتقالات.

في ظل بحث العدالة والتنمية عن حلفاء، تعرضت قيادة الإتحاد الإشتراكي لتهديد إرهابي من طرف «الحيش الإسلامي المغربي من أجل الشريعة»، وبهذه المناسبة بعث رشيد لمدور برلماني حزب العدالة والتنمية برسالة تضامن إلى اليازغي (الإتحاد 12/2). والملاحظ أن السيد لمدور لم يستخدم لفظ الإرهاب في رسالته.

لم تجلب هذه التعزية/ المغازلة أية نتيجة، وعليه فما زال سعد الدين العثماني بلا حلفاء، وهذا أمر يستحق التدبر، فالأصل أن يتمّ تجنب التحالف مع حزب ضعيف، لكن أن تتهرب الأحزاب ـ وخاصة حزب الإستقلال الذي يتبنى 90 % أصالة و10 % معاصرة ـ من التحالف مع العدالة والتنمية الذي حقق أفضل النتائج في انتخابات 2002 بالنظر لعدد مرشحيه المحدود، فهذا أمر يحتاج إلى منجم أو تدخل لوزير الداخلية لتفسيره.

سيحاول أي استئصالي تفنيد توقعاتي، لكن عبد الهادي خيرات وضع الأمور على الطاولة، قال «أخشى أن يكون المصحف غدا هو دستور البلد في ظروف موازين القوى الحالية» (الصباح 12/9)، أتدخل لأطمئن الرفيق، أنه بعد ثمانين سنة على نشأة حركة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا، فإنهم لم يتمكنوا من السيطرة على السلطة في أي بلد عربي، بينما تمكن الشيوعيون من تأسيس إمبراطورية بعد سبعين سنة من صدور البيان الشيوعي، يبدو أن اليساريين أكفأ من الإسلاميين سياسيا. قد لا يقنع اعتراف عبد الهادي خيرات لأنه صنع محلي، أقدم اعترافا آخر: التقى السفير الأمريكي بالمغرب مع السيد بلكورة عمدة مكناس، وقد قال ممثل واشنطن إنه يتابع باهتمام تجربة التسيير الجماعي للعدالة والتنمية، وعرض السفير على بلكورة زيارة أمريكا. (الجريدة الأخرى 12/12).

ماذا سيقول الإستئصاليون عن أمريكا؟ عليهم أن يعترفوا أن حزب العدالة والتنمية يتدبر أمره للخروج من العزلة، وهو يعتمد في ذلك على تنظيماته، وفي هذا الإطار استقبل رئيس شبيبة الحزب وفدا من السياسيين الأمريكيين الشباب، من الحزبين الجمهوري والديموقراطي والهدف هو تجاوز الصور النمطية إلى أعمال ملموسة (التجديد 12/15). كما نظمت منظمة التجديد الطلابي ندوة سياسية حول مرور نصف قرن من الإستقلال، وقد استضاف التنظيم الإسلامي شخصيتين ذاتي دلالة: عبد الهادي بوطالب وعبد الله ساعف. وقد نشرت (التجديد 12/7) إسميهما وصورتيهما على الصفحة الأولى بالألوان.

هذا هو مشهد علاقة الصحافة بالإسلاميين، ويبدو أن تصدر أخبار الإسلاميين لعناوين الصحف يضمن تسويقا جيدا، وردود أفعال تعرف بالجريدة، وليس صدفة أنه نادرا ما تجد صورة زعيم حزب على غلاف جريدة مستقلة. وقد زاد حضور الإسلاميين في الصحافة بعد تفجيرات 16 ايار (مايو)، كما ارتفع صوت الإستئصاليين، والملاحظ أن الصحف المعادية للإسلاميين كثيرة، وكان يمكن لجريدة التجديد أن تكون وحدها في مواجهة خصومها الإعلاميين، لكن الجرائد المستقلة تجعل الإسلاميين في الواجهة الإعلامية وتساعد في الرد على الإستئصاليين، وهؤلاء لا يفهمون كيف تفتح منابر صحفية ـ عربية غالبا يديرها أشخاص يفترض أنهم حداثيون ـ صفحاتها لشيوخ السلفية الجهادية.

لكنه قانون السوق، فالصحف الفرانكفونية توزع أعدادا قليلة وتعيش من الإعلانات، لأن قراءها، رغم قلة عددهم، لهم قدرة شرائية قوية، مما يجعل شركات الإشهار تتسابق للإعلان فيها. هكذا ستستمر الصحف الفرانكفونية في نشر ما تريد، أما الصحف العربية، وخاصة المستقلة، فتعتمد على جيوب قرائها، لذا ستقدم لهم ما يطلبون، فالذي يدفع للزمار يطلب اللحن الذي يريد، واللحن في هذه الأيام إسلامي معتدل ومتطرف. ويفترض أن يستمر هذا الوضع ويتطور في السنوات المقبلة، لتعيش الصحافة المستقلة أياما زاهية، خاصة وقد دعت مادلين أولبرايت المغرب للإعتراف بالصحافة الحرة (الجريدة الأخرى 18/12).

هذا عن الجانب الإعلامي، لكن لننظر للجانب السياسي، هل تعتقد هيئات تحرير الجرائد الإستئصالية ـ «الأحداث»، «صوت الناس» ـ أن حملاتها تحجم الإسلام السياسي؟ للعلم فالقاعدة الجماهيرية للإسلاميين لا تقرأ «الأحداث» و«أوجوردوي لومارك» بل تتجمع في مقرات جمعيات إسلامية تشتغل ليل نهار. الخطة الفعالة لتقليص نفوذ الإسلاميين، تقتضي، ضم الفئات المحرومة إلى الطبقة الوسطى وفتح مقرات الأحزاب خارج أوقات الحملات الانتخابية، وجعل النقاش الديموقراطي يتصدر عناوين الصحف.

* كاتب من المغرب

جواز العبور ومعابر الحدود

زهير اندراوس*

■ عادة تواجه ادعاءاتنا بالنسبة للتعامل المهين الذي يلقاه الفلسطينيون في إسرائيل من قبل الشرطة وقوى الأمن في الدولة العبرية إجمالاً وفي المعابر الحدودية بشكل خاص، بمحاولات التقليل من أهمية هذه الأحداث ومدلولاتها العميقة بالنسبة لتعامل السلطة ومركباتها مع «مواطنتنا» في الدولة وتبعات ذلك المتوقعة في تعامل الدولة معنا كمواطنين، لكننا يجب أن نكون مستعدين لمواجهة هذا الادعاء وغيره من ادعاءات «الحفاظ على الأمن» أو ادعاءات «الإجراءات العادية التي تتبع في كل دول العالم».

إن التعامل الوقح والمهين مع عدد من «المواطنين» العرب من البلاد قبل عدة أيام في معبر الشيخ حسين، والذي يربط بين إسرائيل والأردن، يدخل ضمن آفة يجب الوقوف ضدها، وجزء من سياسة موجهة ضدنا وضد كرامتنا وانتمائنا. المشهد كان على الجسر أنموذجا معبرا لتعامل السلطات الإسرائيلية مع «مواطنيها» العرب. فبعد أن يدفع «المواطن» الأموال الباهظة للعبور من وإلى البلاد، يعتلي إلى الحافلة جندي من جيش الاحتلال الإسرائيلي مدججا بالأسلحة الأوتوماتيكية ويتعامل معه بعدوانية واستعلائية، وتتحول أنت «المواطن العربي» خلال لحظات إلى فلسطيني يئن تحت نير الاحتلال الإسرائيلي «المتنور»، وتنتقل مشاهد التنكيل والاهانة السادية على الحواجز من الضفة الغربية المحتلة إلى معبر الشيخ حسين، بما في ذلك الزام «المواطنين» بخلع أحذيتهم ومعاطفهم، دون الأخذ بعين الاعتبار وجود الأطفال في المكان، وتصرفات السلطات تقطع الشك باليقين بان المؤسسة الحاكمة ما زالت تنظر إلينا، نحن أصحاب الأرض الأصليين، على أننا قنبلة موقوتة، أو بكلمات أخرى «مواطنون» مع وقف التنفيذ.

والحقيقة الساطعة المستندة إلى تعامل السلطة المنهجي معنا هي انه لا يوجد معنى حقيقي لمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل. فالخطاب حول «المواطنين» في صدد الفلسطينيين في إسرائيل والذي تمت صياغته بشكل أساسي في الأكاديمية الإسرائيلية وانتقل بعد ذلك إلى حلبتي السياسة والإعلام، إنما هو منطلق يهدف إلى ممارسة السلطة والسيطرة وإلى الفصل بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا يمكن إدراك لماذا تم تطوير وترويج هذا الفهم أو المنطق بالذات في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) 1967. وباستثناء المشاركة في الانتخابات، والتي تعتبر معانيها ودلالاتها العملية محدودة للغاية، فإن الفلسطينيين في إسرائيل لا يحصلون على أية حماية أو ضمان لحقوقهم الأساسية المنبثقة عن حقيقة كونهم مواطنين. فهل هذا نابع، يحق لنا أن نسأل، من النظرية التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي، اريئيل شارون، بأن العرب في هذه الديار، هم أكثر خطورة على كيان الدولة من الدول العربية مجتمعة، والتي بمقدور إسرائيل دحرها عسكريا، كما أكد المؤرخ والصحافي الإسرائيلي توم سيغف، من صحيفة «هآرتس»، في احد مقالاته التي نشرها مؤخرا؟ علاوة على كل ذلك، يسود في إسرائيل نظام سياسي يستخدم كأداة في يد الأغلبية حتى في سبيل المس، بصورة منهجية، بالأقلية وحقوقها الأساسية، ومثل هذا النظام يقف في خانة واحدة مع نظام الفصل العنصري ـ الأبارتهايد ـ في جنوب إفريقيا قبل العام 1990، وهو أبعد من أن يكون نظاماً ديمقراطياً طبيعياً. ولا شك أن هذا النظام ذاته مستقر وقوي ويحظى بدعم وغطاء شاملين في أوساط السكان اليهود والأكاديمية الإسرائيلية التي تهتم وتسهر على تسويقه في الغرب كنظام ديمقراطي. هذا إضافة إلى حقيقة أخرى وهي انه يوجد للفلسطينيين في إسرائيل حلفاء قلائل في المجتمع اليهودي. ففي الأزمات تجد اليهود على اختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية يقفون كمجموعة واحدة من أجل شرح وتبرير سياسة الحكومة و«مؤازرتها».

هذه الاستنتاجات وغيرها، والتي لا يسنح المجال والوقت هنا لتناولها بشكل مفصل، تمثل الخطوط العريضة للواقع الذي يصاحب وجود الفلسطينيين في إسرائيل، وهي تشكل في الوقت ذاته سمات أساسية للنظام والسياسة اللذين أتاحا السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه الأقلية الفلسطينية، والذي يتجلى يومياً في سياسات معادية لنا. هذا الواقع ليس وضعاً مؤقتاً، عابراً، إنما هو وضع مستمر منذ العام 1948، وسيبقى كما يبدو مصاحباً لنا لسنوات طويلة مقبلة ولا يمكن أن يتغير إلا إذا قامت الدولة باتخاذ إجراءات تُفضي إلى تغيير جوهري في المكونات الأساسية لنظامها المعادي لنا، نحن المواطنين الفلسطينيين. في ظل الواقع المشار إليه يجب علينا نحن الفلسطينيين في إسرائيل حزم أمرنا على مواجهته، يجب أن نطرح برنامجاً بديلاً لما هو موجود، مثل الاعتراف بنا كأقلية قومية.

برنامجنا يجب أن يبنى على أسس أخلاقية متبعة لأساليب سلمية في معالجة المنشود، على عكس ما هو متبع ضدنا، ويتضمن ضماناً لحياة كريمة لجميع المواطنين، بما في ذلك اليهود ويتطلع إلى الوصول إلى مصالحة تاريخية بيننا وبين الأكثرية، مصالحة تضع حداً للسياسات المعادية لنا وتضع حداً لحلقات ومسلسل المصادمات والمواجهات النابعة من غياب اتفاق أساسي بين الدولة والأغلبية اليهودية من طرف، والأقلية الفلسطينية من طرف آخر. وتضمن اعترافاً ضمنياً بحقنا المتساوي على هذه الأرض المشتركة. المثير أن إسرائيل صنعت السلام مع الأردن، ولكنها ما زالت حتى اليوم ترفض رفع رايات السلام مع «مواطنيها» العرب، وهنا مربط الخيل وهنا بيت القصيد.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

اعيدوا ممتلكات الشعب الفلسطيني وردوا له الاعتبار!

د. جمال المجايدة

■ حملت الينا الاخبار بان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس اصدر مؤخرا، تعميما داخليا لوزارات السلطة طلب فيه من المسؤولين متابعة أمر «استعادة» سيارات وممتلكات السلطة من موظفين كبار تسلموها كعهدة أثناء توليهم مهامهم قبل احالتهم للتقاعد. تطور مهم، وخطوة نحو الحفاظ على المال العام وممتلكات الدولة، تطور مهم لانه قد يضع حدا للفساد والمحسوبية في كل مكان من الضفة الى غزة، في كل دائرة ووزارة وجهاز ومؤسسة حكومية، كل مسؤول يقال او يحال الى التقاعد يتصرف بمنتهى الوقاحة في ممتلكات الدولة ويجيرها الى عائلته وكانها كانت ملكية خاصة وليست عامة تعود للدولة والشعب في نهاية المطاف!

حصل هذا في اكثر من وزارة واكثر من سفارة في الخارج، ملكية السيارات او المبنى او مقر الاقامة او السكرتيرة تعود للمسؤول المقال او المحال الى التقاعد ويرفض التنازل عنها لدرجة ان بعض المسؤولين رفض التخلي عن سكرتيرته عقب احالته الى التقاعد، فما كان من اولاد الحلال سوى ابلاغ زوجته، التي حضرت وانهت ملكية زوجها للسكرتيرة بضرب الزوج اولا والسكرتيرة المسكينة ثانيا وطاقم المرافقين كان واقفا يتفرج! الله اكبر هذه هي الحالة في اروقة سلطة فلسطين الوطنية، على العموم دعونا نتفاءل خاصة بعد صدور القرار الرئاسي لانه اجراء طبيعي جدا، حيث ان كل مسؤول تقاعد يجب ان يعيد سيارته والعهدة التي بحوزته والأمانات التي حملها عند مغادرته للمنصب لأن هذه العهدة ليست ملكا شخصيا او عائليا له وانما هي أموال ومقدرات للشعب.

كل مسؤول انتهت خدماته الجليلة في السلطة في الداخل او الخارج ويرفض اعادة السيارات مع سائقيها يجب ان يشتريها ويدفع رواتب السائق من جيبه الخاص لان جيبه عامر والحمد لله من سنوات الحصاد التي اعقبت الانتفاضة الاولى والثانية التي جنى فيها البعض عشرات ملايين الدولارات!

على جميع المسؤولين الذين تركوا مناصبهم او تقاعدوا ان يعيدوا العهدة وممتلكات الدولة لان الوضع تغير كثيرا وحماس لن تقبل هذا الظلم ولن تقبل افتراءات المستشارين او الوزراء السابقين او السفراء المحالين الى التقاعد!

ونحن هنا لا نقصد بعض القادة والمسؤولين الذين يحق لهم إبقاء العهدة معهم حتى وفاتهم مثل المسؤول برتبة لواء حيث يحق له الاحتفاظ بسيارة وحارس شخصي وليس اكثر من سيارة، ولا نقصد بعض الوزراء السابقين الذين لهم حقوق يحفظها لهم القانون. اعيدوا الاموال والممتلكات حرام عليكم ما ارتكبتموه من جرائم بحق ابناء شعبكم وكفى الله المؤمنين شر القتال!

* صحافي من فلسطين يقيم في الامارات
jmajaida@hotmail.com

هل المقاطعة الاقتصادية سلاح فعال؟

محمد خليفة*

■ ذكرت دراسة أجرتها مؤسسة «أوبينيون» لمصلحة التلفزيون الدنماركي أن 62 في المئة من الدنماركيين يعتقدون أن المقاطعة العربية للمنتجات الدنماركية ستنتهي قريباً، وأن الزمن كفيل بأن ينسى المستهلكين العرب حملة المقاطعة. فيما أكد 25 في المئة أن الأزمة قد ألحقت الضرر بشكل دائم بالعلاقات بين الدنمارك والعالم العربي والإسلامي. وكانت حملة مقاطعة المنتجات الدنماركية قد بدأت في الدول العربية والإسلامية بعد أن نشرت صحيفة «يولاندس بوسطن» الدنماركية رسوماً مسيئة إلى شخص الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وفي أعقاب رفض هذه الصحيفة ورفض الحكومة الدنماركية تقديم الاعتذار الرسمي إلى العرب والمسلمين بدعوى أن نشر تلك الرسوم يأتي في إطار ما يسمى «حرية التعبير» التي لا يفهمها العرب والمسلمون كما يفهمها الغربيون، وحملة المقاطعة هذه تولتها المؤسسات المدنية والشعبية بعيداً عن الحكومات التي التزمت الوقوف على الحياد. وسرعان ما اختفت المنتجات الدنماركية من مراكز البيع في الدول العربية والإسلامية، وتم استبدال تلك المنتجات بمنتجات أخرى قادمة من دول أخرى.

وتعتبر الدنمارك رائدة في إنتاج الحليب ومشتقاته من جبنة وزبدة وسمن، وهذه المواد تشكل غالبية ما تصدره إلى العالم، وتعتبر الأسواق العربية والإسلامية ولا سيما في دول الخليج العربية المستورد الأول لهذه المنتجات.

وبعد أن أعلن العرب والمسلمون مقاطعتهم، فإن أسواقاً كبيرة سوف تُسدُ أمام الدنمارك لتصريف إنتاجها مما سيعرض هذا الإنتاج للكساد ويلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الدنماركي. ولئن كانت الدنمارك رائدة في إنتاج الحليب ومشتقاته، إلاّ أنها ليست الدولة الوحيدة في إنتاج هذه المواد، بل إن العالم الآن يمور بالمنتجين، بعد أن دخلت دول كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى ميدان الإنتاج الصناعي. فقد تبدّل العالم كثيراً عما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. إذ كان الإنتاج الصناعي العالمي آنذاك يأتي من أوروبا والولايات المتحدة، لأن الثورة الصناعية بدأت في الغرب مطلع القرن التاسع عشر.

وقد بدلّت هذه الثورة المعادلات التي كانت قائمة، فحلّت الآلة محل العمل اليدوي، وحلّ رأس المال محل الأرض، وظهر المجتمع الصناعي، فزاد الإنتاج واحتاجت الدول الصناعية إلى الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة، وإلى إيجاد الأسواق العالمية لتصريف إنتاجها، مما أدى إلى ظهور حركة الاستعمار. وتنافست الدول الأوروبية في السيطرة على البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكان لبريطانيا وفرنسا اليد الطولى، حيث استطاعت هاتان الدولتان استعمار معظم الشعوب في آسيا وأفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية. بينما كانت لألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا حصص استعمارية صغيرة.

وعمدت الدول المستعمرة إلى نهب الثروات والمعادن من الدول المستعمرة، وأيضاً جعلت الدول المستعمرة أسواقاً لتصريف إنتاجها الصناعي. وكانت عقوبة هذا التنافس المحموم على الاستعمار نشوب الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوروبية الاستعمارية. فقد حاولت ألمانيا التي كانت في أوج نهضتها، أن تزيح كلاً من بريطانيا وفرنسا وأن تفتح المجال أمامها للاستعمار في العالم. لكنها فشلت لأن بريطانيا وفرنسا كانتا تملكان ثروات أكثر منها، وكانتا قادرتين على تجييش الجيوش الهائلة من شعوب الدول المستعمرة، وهذا شيء كانت تفتقده ألمانيا. لكن خسارة ألمانيا هذه الحرب دفعتها إلى خوض حرب ثانية علّها تستطيع تغيير الأوضاع القائمة. فكانت الحرب العالمية الثانية التي أدّت إلى تدمير الإمبراطوريات الأوروبية وانتهاء عهد الاستعمار. فظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، الكثير من الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا.

وأصبحت العلاقات بين الدول المختلفة تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادل، وذلك على رغم حالة الاست